الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة ٥٧٠٥ (الاستئناف ١)

الاثنين، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دو غوشت	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافتشنكو
	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد غالاردو
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	سلوفاكيا	السيد هارمنوفسكي
	الصين	السيد دو زياكونغ
	غانا	السيد أبريكو
	فرنسا	السيد غرو
	قطر	السيد السليطي
	الكونغو	السيدة لزونزا ليكاكا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بينيث
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوك

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة بشأن الموارد الطبيعية والصراعات (S/2007/334)

07-39372 (A)

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرازيل، وأعطيه الكلمة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن ترحيبنا الحار بمعالي السيد كاريل دي غوشت، وزير خارجية بلجيكا، كرئيس لمجلس الأمن، كما أعرب عن تقديرنا لمبادرة بلجيكا بعقد مناقشة مفتوحة للنظر في تلك المسألة الحساسة المتمثلة في الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على أحداث قصوى تتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية والنزاعات حولها قد تؤثر على الأمن الدولي. وهناك حالات كثيرة في التاريخ تبين أن الوصول إلى الموارد الطبيعية واستغلالها كان هو السبب الكامن وراء النزاعات المسلحة. ومع ذلك، ربما كان هناك عدد أكبر من الحالات في تاريخ استغلال الموارد الطبيعية لم ينته بها الأمر إلى الصراع. ويمكن للمنافسة على الموارد الشحيحة وأمن الإمدادات أن يكونا حقا عاملين رئيسيين لصراع ما. ومع ذلك، ينبغي توخي أقصى الحذر في تحديد صلات سببية قوية بين الموارد الطبيعية، بما في ذلك الطاقة، وخطر الصراع.

وتحديد ما إذا كان هناك مثل هذه الصلة المباشرة يظل تحديا خطرا للغاية في أية حالة محددة. وفي رأينا أنه لا يمكن إرجاع جذور الصراعات بشكل منهجي إلى سبب واحد. المنازعات عادة ما تكون ملأى بمدلولات سياسية، وهو ما قد يقوض التحليل الموضوعي. ومن هذا المنطلق فإن وفد بلدي مقتنع بأن ثمة صلة أهم وأقوى بين الموارد الطبيعية والتنمية، مقارنة بالأمن.

إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي عدم التذرع بها بعبارات عامة ومجردة. ويرى الميثاق أن القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الطاقة، تدخل في نطاق مهام وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتقد البرازيل أن قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن دوره في منع نشوب الصراعات، والقرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي عدم تفسيرهما بشكل موسع، لأن من شأن ذلك أن يقوض أدوار ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وإن التعدي على مجالات متصلة باختصاص الهيئات الأخرى للأمم المتحدة ليس فيه خطر تشويه تطبيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة القائمة على الميثاق فحسب، بل يعزز أيضا الميل إلى الشك في نوايا مجلس الأمن.

وما زلنا مقتنعين بأن الطابع العالمي لاستخدام الموارد الطبيعية وأبعاده المتعددة ترجح إجراء أية مناقشة دولية حول القضية أولا في المحفل ذي التمثيل العالمي، وهو الجمعية العامة، وبعد ذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ذات الصلة، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمحافل الدولية الأخرى المتخصصة.

واستغلال الموارد الطبيعية يعود إلى اختصاص الدول ذات السيادة، التي بالتأكيد ستراعي عند ممارسة اختصاصها ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية والقانون الدولي. ولا ينبغي بحال من الأحوال لقرارات معيارية اتُخذت في

نهاية المطاف في هيئات ذات تكوين محدد أن تسفر عن قيود لا مبرر لها على السوق العالمية للسلع الأساسية.

خلاصة القول، ينبغي لمجلس الأمن أن يبحث الصلة المحتملة بين استغلال الموارد الطبيعية والصراعات على أساس كل حالة على حدة وبقدر علاقتها المحتملة بقرار معين. وفي هذه الحالات، يكون مجلس الأمن قد أنشأ آليات محددة، مثل تلك التي تشملها لجان الجزاءات وولايات عمليات حفظ السلام.

وتدرك البرازيل أن الطابع الاستراتيجي للموارد الطبيعية يتطلب أطرا تعاونية إقليمية أقوى وأكثر فعالية، بما في ذلك من خلال آليات سياسية إقليمية تدرك أهميتها للبلدان النامية بصفة عامة. ولذا يدعو وفدنا إلى ضرورة تحسين أوجه التآزر في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، نشدد في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات على أهمية تعميق التعاون بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، على النحو المبين في الفقرة ١ ب من المادة ١٣ والمادة ٦٥ من الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بكم، سيدي، والإعراب عن التقدير للرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن في الشهر الحالي. وتقدر الهند إتاحة هذه الفرصة للدول الأعضاء للمشاركة في مناقشة اليوم التي تأتي في الوقت المناسب حول موضوع حيوي بالنسبة لنا جميعا. إن الورقة المفاهيمية التي عممتها البعثة الدائمة لبلجيكا في وقت سابق من هذا الشهر أعطتنا نقطة انطلاق مفيدة تماما للمناقشة.

الموضوع مهم لأن عددا كبيرا جدا من البلدان النامية تعتمد اعتمادا حاسما على الموارد الطبيعية؛ فعلى سبيل المثال ثلث دخل صادرات أفريقيا من الموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه، غالبا ما تتسبب هذه الموارد الطبيعية باندلاع الصراعات وإطالة أمدها، مما يؤدي أحيانا إلى نمو أقل وفقر أكبر مما يوجد في بلدان فقيرة في الموارد الطبيعية. وكما في المأساة اليونانية، المنقذ أيضا ملعون. تلك هي طبيعة لعنة الموارد الطبيعية. والصراعات تؤخر التنمية، لكن نوعا معينا من التنمية أيضا يؤدي إلى الصراع.

العولمة تفاقم الظلم والتفاوتات الإقليمية، وغالبا ما تحفز مناطق غنية بالموارد الطبيعية في بلد على محاولة الانفصال عنه. وبالمثل، السياسات الانكماشية وإلغاء الإعانات التي يشجعها صندوق النقد الدولي، فضلا عن تحرير التجارة الذي تشجعه منظمة التجارة العالمية، قد قلصت كثيرا القوة الشرائية في الأرياف وقلبت موازين لعنة الموارد الطبيعية والصراع. ولقد أظهر روتبيرغ وايسترلي أن خمسة بلدان غنية بالموارد وتعيش صراعات كانت خلال فترة السنوات العشر السابقة أكثر من ٦٥ في المائة من الوقت – وفي حالة سيراليون ٨٣ في المائة من الوقت – خاضعة لبرنامج من برامج صندوق النقد الدولي.

وفي أية معالجة للصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات تكون السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية مبدأ أساسيا غير قابل للتغيير. وفي حين أن منع نشوب الصراعات من خلال تحسين إدارة استغلال الموارد هو نظريا فكرة جديرة بالبحث، إلا أنها من الناحية العملية مليئة بالتعقيدات القانونية والتنفيذية. لذلك نرى أن أفضل طريقة لمنع الصراعات قبل نشوبها تكمن في المعالجة الأكثر شمولية لمشاكل عدم المساواة والحرمان الاقتصادي. والحلول المبتكرة مطلوبة لأزمة التوقعات والتفاوتات في التنمية الاقتصادية. ولا يمكن فصلها عن الإدارة الاقتصادية الدولية – أي جعل العولمة عادلة، وجعل جولة الدوحة

موجهة بالفعل نحو التنمية، وإصلاح صندوق النقد الدولي إصلاحا شاملا.

وفيما يتعلق بإطالة الموارد لأمد الصراع، يبدو أن المجتمع الدولي يصل عن طريق التجربة والخطأ إلى نهج مفيد، ولم يصبح شكله مرئيا إلا الآن. وإن مزيجا من الجزاءات لمنع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وإصدار الشهادات، مثل عملية كمبرلي، بدأ يؤتي بعض ثماره. وفي حالة الماس الخام، يبدو هذا النهج ناجحا لأنه يعالج المشكلة على صعيد الاستخراج ومن ناحية التجهيز والتجارة. وربما أنه ناجح أيضا لأنه نهج جامع بما يكفي لتصور دور للمجتمع الدولي برمته فيه، بما في ذلك المجتمع المدني. وعملية كمبرلي أيضا فعالة في نهجها إزاء تجارة الماس من خلال إنشاء نظام إصدار شهادات لتحري وتنظيم إنتاج الماس الخام. أخيرا، وليس آخرا، تتجنب هذه الآلية مزلق معالجة مسألة تأجيج الموارد للصراع باعتبارها مسألة متعلقة بالسلم والأمن الدوليين بشكل بحت. ونتيجة لذلك، فإن دولا رئيسية في تجارة الماس وتجهيزه مثل الهند قد انخرطت في عملية كمبرلي بشكل بناء وفعال.

فيما عدا ذلك، نجد بعض الاقتراحات المفيدة في الورقة المفاهيمية، مثل إسناد دور لبعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان التي تمزقها الصراعات. لكن سيكون من الضروري وضع هذه الولاية بعناية شديدة، لحصر دورها بالدور الداعم، في أحسن الأحوال، ولمنع أشكال أخرى من إساءة الاستعمال المحتملة، ولضمان عدم صرف بعثة الأمم المتحدة ولا قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن مسؤولياتها الأساسية. وسيتعين معالجة قضايا القدرات والتدريب والمساءلة في مرحلة التخطيط لمثل هذه الولاية. لذلك نحث على أن يكون التوصل إلى توافق في الآراء حول تلك الجوانب ممارسة تتم بأكبر قدر ممكن من التشاور، بما في ذلك التشاور مع البلدان المساهمة بقوات.

أخيرا، هناك جانب تحقيق توافق في الآراء بعد الصراع بشأن استخدام الموارد الطبيعية في عملية توطيد السلام. وبغية وضع توصيات ونهج لهذا الجانب، ربما يمكننا أن نسند تلك المسؤولية رسميا إلى لجنة بناء السلام، باعتبارها آلية أنشأتها جميع الدول لهذا الغرض بالتحديد. ويكفي لذلك التشديد على حقيقة أن الاستغلال الفعال والتوافقي للموارد الطبيعية لا يجلب فوائد ملموسة لجميع شرائح المجتمع فحسب، بل يجلب أيضا الفائدة غير الملموسة المتمثلة في تكوين عادة مفيدة ومرغوبة تتمثل في التعاون بين أعداء سابقين في مجتمع ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيكانزا إيزوكولا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بتوجيه الشكر إليكم، يا سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة العامة لمسألة تستحق اهتماما مطردا وخاصا من جانب مجلس الأمن، ومن جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، نظرا لأهميتها وتداعياتها المتعددة الأوجه وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن امتنان وفدي لرئاسة المجلس البلجيكية على تأكيد الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم المجموعة الأفريقية.

والصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات معروفة جيدا. ونعلم بالطبع عن وجود الماس الملطخ بالدماء، ولكن يوجد أيضا ذهب ملطخ بالدماء وكوبالت ملطخ بالدماء وكولتان ملطخ بالدماء ونحاس ملطخ بالدماء وكاسيتيريت

ملطخ بالدماء، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وبعبارة أخرى، تستخدم الموارد الطبيعية لتمويل الحركات المسلحة. ويؤدي هذا إلى صراعات دموية وما يصاحبها من مآس وإلى سيناريو القسوة والتدمير القاتم.

والسلام والأمن مهددان بالخطر في مختلف البلدان النامية نظرا لأن تلك البلدان تمتلك موارد طبيعية وفيرة، مما يثير الجشع والتعدي على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن ثم فإن الاستغلال غير القانوني للموارد سبب للصراع وعامل في تفاقم الصراعات القائمة في نفس الوقت. ويعبر تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1998/318، الذي يصف العناصر المختلفة للصراعات، تعبيرا بليغا عن هذه المسألة.

والموارد الطبيعية التي تجلب السعادة والثروة لأناس معينين وجماعات الأشخاص، أي لأمراء الحرب وتجار الأسلحة ومن يستغلون الموارد بطرق غير مشروعة، سواء في ذلك العاملون على الصعيد المحلي أو الأجنبي، مما يلحق ضررا بالغا بالدول، تسهم هي ذاتها للأسف أيضا في انعدام الأمن وفي الشقاء لدى المجتمعات السكانية، التي لها حق في هذه الموارد التي ينبغي أن تشكل أصولا لتنميتها وإشباع احتياجاتها. ومن هنا ينشأ التساؤل عما إذا كانت الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة على تلك البلدان.

وتنتج هذه الحالة عن عدة عوامل. ولعلاج الحالة، من الضروري أن تتوافر إرادة جماعية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لاعتماد النُهُج الملائمة لكل حالة، التي تميز بين مراحل ما قبل الصراع وأثناء الصراع وما بعد انتهاء الصراع. فخلال مرحلة ما قبل الصراع، يعدّ بسط سلطة الدولة على جميع أجزاء إقليم البلد بأكمله واحترام حقوق الإنسان وشفافية الإدارة وعدالة توزيع الموارد الطبيعية والحكم الرشيد وممارسة الديمقراطية كلها ضرورات لا غنى عنها لمنع الموارد الطبيعية من أن تصبح سببا للصراعات.

أما خلال الصراع، فيجب أن يشمل النهج المتبع منع ترسخ الصراع وانتشاره. ولكي نفعل هذا، لا بد لنا من الحيلولة دون وصول البلدان والجماعات المسلحة المعتدية إلى الموارد الطبيعية واستغلالها. وفي هذا الصدد، نرحب ببعض القرارات التي اتخذها المجلس، كإيفاد بعثات لحفظ السلام وإنشاء نظم للجزاءات وفرض مختلف أشكال الحظر، وبطبيعة الحال دعمه لعملية كمبرلي للماس، التي بدأت في عام ٢٠٠٠. وينبغي النظر في عمليات شبيهة بعملية كمبرلي بالنسبة للموارد الأخرى خلاف الماس، بما في ذلك الموارد التي تستغل إلى حد كبير بشكل غير قانوني والموارد التي توفر درجة عالية من التمويل للصراعات. وينبغي أن يتم ذلك بتحديد تلك الموارد وتصنيفها حسب مناطق الصراع.

وأما فيما يتعلق بفترة ما بعد انتهاء الصراعات فينبغي أن يترتب على النهج المتبع منع الارتداد إلى هوة الصراع. ومن المهم لذلك مد يد المساعدة للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، ولا سيما البلدان النامية في أفريقيا، من أجل إعادة بناء هياكلها الأساسية المدمرة وبناء القدرة المحلية في جميع المجالات واتخاذ الخطوات التي وصفتها من فوري لحالة ما قبل الصراع. لذلك فإننا نهيب بالمؤسسات المالية الدولية أن تخفف من معاييرها وشروطها المفروضة على منح المساعدة للبلدان الخارجة من صراعات، حتى لا نحبط آمال السكان المشروعة في حياة أفضل بعد انتهاء الصراع.

ونرحب بإنشاء لجنة بناء السلام. وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في توطيد مكاسب السلام المستعاد. ونطلب إلى شركائنا في التنمية أن يعملوا في شراكة فعلية صادقة وبناءة في مجال استغلال الموارد الطبيعية لمصلحة جميع الأطراف.

وفي الختام، نناشد الجميع إصلاح الموارد الطبيعية في تلك البلدان حتى يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا في التنمية. ومن شأن هذا الدور أن يؤدي لرفع المستوى المعيشي للمجموع وأن يفيد في الخير الاجتماعي العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد ريتر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): ترحب ليختنشتاين ترحيبا حارا بمبادرة رئاسة المجلس البلجيكية إلى عقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن في الموضوع المعروض علينا اليوم. ونشعر أيضا بالامتنان لوفدكم يا سيدي الرئيس لتزويده إيانا بورقة مفاهيم (S/2007/334، المرفق) وصولا إلى تلك الغاية. وهذه مبادرة هامة في مسألة لم تحظ بالاهتمام الكافي في الماضي، ونرجو أن تشكل مبادرتكم الخطوة الأولى في اشتراك منظومة الأمم المتحدة المستمر في هذا الصدد. وبالنظر إلى هذه المرحلة المبكرة من المناقشة، يمكن أن يكون النظر في هذا الموضوع في منتديات الأمم المتحدة الأخرى مفيدا كذلك، شريطة أن يوجد التنسيق اللازم.

وطريقة الترابط بين استغلال الموارد الطبيعية وتمويل أطراف الصراعات، خاصة فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة من غير الدول، موثقة جيدا. ويمكن للموارد الطبيعية أن تؤثر بشكل كبير في ديناميات الصراع. ذلك أنها يمكن أن تشكل في آن واحد أحد العوامل المسهمة في نشوب الصراعات العنيفة وسببا من أسباب إطالة أمدها.

وفيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، نوافق على أن إدارة الموارد الطبيعية تتسم بأهمية حاسمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الفقرة ٢ من المادة ١ المشتركة بين العهدين المتعلقين بحقوق الإنسان الصادرين عام ١٩٦٦ ذات صلة في هذا الصدد وينبغي أخذها بعين الاعتبار في جميع المساعي التي تبذل لإقامة نظم للتعامل مع إدارة الموارد الطبيعية. وفي نطاق منظومة الأمم المتحدة، عملية كمبرلي أكثر هذه المبادرات حظا من معرفة الناس بها، نظرا لأنها أطلقت لمواجهة حالات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد وجدت مبادرات أخرى شديدة الأهمية تتناول هذا الموضوع، على النحو الوارد في ورقة الرئيس المفاهيمية. ومن شأن تأييد الجمعية العامة لها بالتأكيد، أو ربما تأييد المجلس نفسه، أن يعزز أهميتها وفعاليتها.

وقد يريد المجلس أن يوجه اهتماما خاصا للحالات التي يعد فيها استغلال أحد الموارد الطبيعية عنصرا ضروريا في الاقتصاد الوطني وقد ينطوي على خطر إدرار دخول كبيرة من خلال الاتجار بالموارد الطبيعية والسلع الرئيسية في بيئة الصراع. ولا تقل عن ذلك أهمية الحالات التي لا غنى فيها عن أحد الموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع أو المجتمعات السكانية المعنية. ويكتسب ذلك أهمية خاصة فيما يتصل بالمياه، فهي من الموارد الشحيحة بدرجة متزايدة التي يشتد عليها بالفعل تنافس المستهلكين في عدة أجزاء من العالم. وتؤدي إمكانية الحصول على المياه بالفعل دورا في مختلف حالات الصراع الجارية. ويجب أن تراعي الجهود التي يبذلها المجلس لحلها ذلك الجانب.

وكما جاء في ورقة الرئاسة المفاهيمية، فقد تركزت إجراءات المجلس في الماضي بصفة رئيسية على دور الموارد الطبيعية بعد نشوب الصراع المعني، وعادة ما يكون على هيئة صراع مسلح. وقد أسهمت الجزاءات التي فرضها المجلس فيما يتعلق ببعض السلع الرئيسية في حل الصراعات في أنغولا وليبريا وسيراليون. وتدل التجربة على ضرورة تشكيل هذه الجزاءات حسب ظروف كل حالة على حدة، وأن تكون لها أهداف محددة، وتدابير معينة للتنفيذ بواسطة الدول الأعضاء، وشروط لتعليقها أو رفعها.

ولـدى صـقل المجلـس لمـا سـيتخذه مـن إجـراءات في المستقبل استنادا إلى التجربة الماضية، يمكنه مواصلة اتخاذ تدابير فعالة في ذلك السياق. لكننا نعتقد أن المناقشات المقبلة ستستفيد من تعزيز التركيز على جوانب منع الحالات التي يمكن فيها للموارد الطبيعية أن تسهم في اندلاع صراع من الصراعات وتحديدها بصورة مبكرة. وبذلك يمكن وضع المناقشة في سياق القرارات ذات الصلة للجمعية العامة فضلا عن قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي اتخذ خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويمكن القيام بعمل مجد للغاية في إطار منظومة الأمم المتحدة عن طريق وضع مبادئ بشأن إدارة الموارد الطبيعية، ودعم المبادرات القائمة، وضمان مراعاة أهمية الموارد الطبيعية في الجهود السياسية الرامية إلى منع نشوب الصراعات.

كما أن الدور الذي تضطلع به الموارد الطبيعية في بيئات ما بعد الصراع أساسي. فعندما يقترن استغلال الموارد الطبيعية بالإدارة السليمة، يمكن أن يحدث أثرا يساعد على تعزيز الاستقرار بإيجاد فرص النمو الاقتصادي، وبالتالي التخفيف من وطأة الفقر. غير أنه يمكن أن يشكل موضوعا للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبذلك يضطلع بدور في التسبب بعودة المجتمعات التي مزقتها الحرب إلى الصراع. ومن الحاسم إذا أن يدعم مجلس الأمن الجهود الدولية والإقليمية لتشجيع تقديم المساعدة إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في مرحلة ما بعد الصراع. وينبغي للمجلس على نحو خاص استكشاف إمكانية اضطلاع لجنة بناء السلام بدور أقوى في هذا السياق وتشجيع زيادة أنشطة وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ونأمل أن تفضي هذه المناقشة إلى بيان رئاسي نستنير به لمواصلة مناقشاتنا.ومما لاشك فيه أن المرحلة المقبلة من المناقشة ستستفيد من تقرير شامل للأمين العام عن الأنشطة والقدرات القائمة في إطار المنظومة، وإمكانية تعزيز العنصر المدني لبعثات حفظ السلام في مجال الحكم الرشيد المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية من جميع جوانبها. وعلاوة على ذلك، يمكن لتقرير من هذا القبيل أن يقدم معلومات مفصلة عن العلاقات الممكنة بين موارد محددة وبعض أنواع الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الوزير، أود أن أهنئكم أنتم والسيد فيربيكي، فضلا عن الوفد البلجيكي، على إدارتكم الماهرة لعمل المجلس خلال هذا الشهر. واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تقديرينا للسفير خليل زاد ووفد الولايات المتحدة على الرئاسة الناجحة للمجلس في الشهر الماضي.

ونرحب بمبادرة بلجيكا إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموارد الطبيعية والصراعات. إن ورقة الرئاسة (S/2007/334، المرفق) توفر تحليلا ممتازا عن الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات. وهذه مسألة توليها البلدان النامية أهمية خاصة، إذ أن العديد منها عانت من استغلال مواردها الطبيعية خلال عهد الاستعمار وبعده. ويشكل استغلال الموارد الطبيعية، أحيانا، سببا للصراع، بل الهدف الفعلي للحرب. كما أن الأرباح التي تجنى من استغلال الموارد تؤجج الصراعات وتديمها.

وقد تزامن إنشاء الأمم المتحدة مع عهد إنهاء الاستعمار والحصول على الاستقلال في العديد من الدول الأعضاء فيها حاليا، وأسهم فيه. وسرعان ما اتضح لهذه الدول الناشئة أن استقلالها السياسي لن يكتمل دون ممارسة كامل سيادتها وسيطرتها على مواردها الطبيعية. وعلى الرغم من ذلك، فالاستغلال غير القانوني الذي يحاك من الخارج

للموارد الطبيعية في العالم النامي متواصل بأشكال قديمة وجديدة، لا سيما في أفريقيا. وقد قيل إن أفريقيا غنية، لكن شعوبها فقيرة. وبالتالي، فلا غرابة في أن تلك القارة العظيمة ما زالت تُبتلى بالعديد من الصراعات.

ولقد أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء هذه المسألة في الماضي. وقدم تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية المعروف بتقرير قاسم (S/2003/1027) تحليلا ممتازا عن الاستغلال المستمر للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدان ذلك الاستغلال البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/21). وبدرجات مختلفة، يمكن تطبيق تقرير قاسم على أحداث ماضية وحالية في العديد من البلدان الأفريقية والنامية الأخرى الغنية بالموارد. واتخذت مبادرات محددة بشكل أكبر على نحو هام خارج إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك عملية كمبرلي، ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات. وانعدام إجراء محدد للأمم المتحدة وقد يدل على ما لاقته من صعوبة في الماضي في التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير ذات أهمية في إطار مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وقد تجلى هذا التردد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عندما عمم وفد باكستان في مجلس الأمن مشروع قرار بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بالسلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. و لم تبت القرارات التي اتخذها المجلس في آخر المطاف في بعض التوصيات المركزية لفريق خبراء قاسم، الذي توقف عن العمل. والمناقشة الحالية في المجلس تتيح فرصة للبدء بوضع نهج أوسع نطاقا وأكثر شمولية للمسألة، يتناول مجموعة الصراعات برمتها والإجراءات المختلفة المطلوب اتخاذها على ثلاث مراحل – قبل، وخلال، وبعد الصراع. وبينما ينبغي لمجلس الأمن اتخاذ إجراء يقع في نطاق اختصاصه ويتعلق بالمسائل المدرجة في جدول أعماله، سنحتاج أيضا إلى عمل شمولي من جانب أجهزة معنية أخرى، أي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام.

ويوصي وفد باكستان المجلس بقوة بإنشاء فريق عمل جديد للخبراء لدراسة استغلال الموارد الطبيعية في سياق حالات الصراع المتعددة المدرجة في جدول أعماله، لا سيما الأزمات المعقدة في أفريقيا. ولسوء الطالع، أثبت نهج مجلس الأمن لاستخدام الجزاءات لمراقبة الاتجار بالأسلحة واستغلال الموارد الطبيعية أنه ضيق للغاية وأحيانا غير مناسب للتصدي لمختلف الحالات. ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير مكثفة بشكل أكبر، بما في ذلك مراقبة الحدود والرصد على نطاق أوسع. ويمكن تزويد قوات حفظ السلام بالولاية والقدرة اللازمتين لرصد ومنع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، ونقلها، والاتجار بها.

غير أنه من الحيوي ألا نتصدى لعرض الموارد الطبيعية فحسب، بل للطلب عليها أيضا. فالطلب على الموارد، غالبا من البلدان المتقدمة النمو، والتمويل المتاح لاستغلال الموارد الطبيعية وتسويقها، يتسببان بالحلقة المفرغة للتجارة والصراع.

ويمكن لمجلس الأمن، أو الجمعية العامة، إن تعذر عليه ذلك، اعتماد بعض المعايير والتوصيات للقوانين واللوائح الوطنية التي ستساعد على منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وإسهامه في تأجيج الصراعات. ويقترح وفد باكستان ما يلي، من بين عناصر أخرى: تعهد جميع الدول بمنع القيام، مباشرة أو غير مباشرة، بتمويل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ واعتماد الدول لقوانين وطنية ستجرِم توفير أو جمع، بأي شكل من الأشكال، مباشرة

أو غير مباشرة، الأموال من جانب رعاياها، أو في أقاليمها، بغية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ واتخاذ الدول لإجراء بغية تجميد الأموال وغيرها من الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية للأشخاص أو الكيانات التي تثبت مشاركتها في الاستغلال غير القانوني لهذه الموارد؛ ووضع قوائم من جانب الأمم المتحدة وتحديثها تتضمن أسماء أفراد، وكيانات، وشركات تعتبر ضالعة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ وتعهد الحكومات باتخاذ إجراء فعال ضد جميع أولئك الأفراد، والجماعات، والكيانات، والشركات التي تشارك في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وإضافة إلى ما يتخذه مجلس الأمن من إجراءات، يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يسهما في إنهاء الاستغلال غير القانوني بتعزيز التصنيع الوطني للموارد الطبيعية والسيطرة الوطنية على مختلف مراحل إضافة القيمة والعملية التجارية. فعلى سبيل المثال، يجدر بالدراسة مدى الفوائد التي تحققها تجارة الماس في سيراليون لحكومة البلد ولسكانه. وينبغي أن يكون نصيبهما من عائدات استغلال الماس وتجارته نصيبا عادلا ومنصفا. وينبغي تطوير آليات محددة لكل مورد طبيعي بعينه أو لمجموعة من الموارد – الذهب والماس والمعادن والغابات والنفط – بغية زيادة النصيب الوطني في الاستغلال الشرعي لتلك الموارد وتجارتها.

وفي وسع لجنة بناء السلام أن تضطلع بدور حيوي في بناء القدرات في حالات ما بعد انتهاء الصراع التي أشرنا إليها. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التشجيع على اتخاذ تدابير مماثلة لمنع اندلاع الصراعات بتحقيق أقصى الفوائد من استغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي تمتلكها.

ومن الطبيعي أن يركز مجلس الأمن على حالات الصراع في أفريقيا. غير أن المجتمع الدولي سيجتمع، في وقت قريب للغاية، إلى التركيز على الاستغلال المنصف لموردين حيويين آخرين واستخدامهما وهما: النفط والمياه.

إن موارد الطاقة تشكل بالفعل جزءا من الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى، وكلها تقريبا من المستوردين الرئيسيين للوقود الأحفوري. وظل النفط على وجه الخصوص يشكل هدف الصراعات الرئيسية وسببها. وتشتد الرغبة في أمن الطاقة جدا، وليس أقله بالنسبة للدول النامية. ويلزم أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف بطريقة منصفة لجميع المستهلكين والمنتجين. ولكن ينبغي ألا يبرز أمن الطاقة بوصفه سببا لاستخدام القوة أو للعدوان أو التدخل الخارجيين.

وبالمثل، فإن من المرجح، وفي عالم متزايد السكان، أن يبرز انتشار الصحارى وذوبان الأنهار الجليدية وإمكانية الحصول على المياه – وهي مسألة مشتركة في كثير من الأحيان – بوصفها مسألة وجودية بالنسبة للعديد من الدول والشعوب. ويمكن أن تصبح سببا لنشوب مجموعة من النزاعات والصراعات. وآن الأوان ليبني المجتمع الدولي نظاما دوليا يضمن الحصول المنصف على المياه وتوفرها لجميع الشعوب ولجميع الدول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بنن، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدل أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد زينسو (بنن) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

(تكلم بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد بين لنا التاريخ أن الموارد يمكن أن تصبح نقمة بدلا من نعمة بالنسبة للعديد من البلدان. فالحروب تسببها الصراعات والصراعات يؤججها الاستغلال غير القانوني والإدارة غير المسؤولية للموارد. وهذا يعني أن مسألة الموارد الطبيعية والصراع تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لمجلس الأمن، ونحن نرحب بمناقشة اليوم.

إن إدارة الموارد الطبيعية مثل الماس والمعادن والنفط والغاز الطبيعي والأخشاب في دولة ضعيفة ذات سكان فقراء تمثل مهمة عسيرة. ويمكن للاستخراج غير المشروع للموارد أن يكون مربحا بشكل هائل بالنسبة للجماعات المتشددة وللشبكات الإجرامية الدولية، وكثيرا ما تقع الحكومات الضعيفة ضحية لهذه الجماعات ومطامحها إلى السلطة والنفوذ.

والمعركة من أجل السيطرة على الثروة المعدنية تمثل مشكلة تتجاوز إلى حد بعيد الحدود الوطنية. وهي تؤثر على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. ونحن، أعضاء الأمم المتحدة، لم نعالج بشكل واف هذه المسألة وآثارها على عمليات السلام في جميع أرجاء العالم.

وعلينا أن نعترف بأن المعركة من أجل الموارد الطبيعية تشكل جزءا هاما من جهودنا لإحلال السلام. وهذا يعني أنه يجب أن يزود حفظة السلام بتوجيهات واضحة وبالموارد اللازمة للرد وفقا لذلك. واليوم، لا تحظى سوى بعض عمليات لحفظ السلام على أرض الواقع بولاية قوية وبالقدرات اللازمة للتحقيق مع المسؤولين عن الاستغلال غير المشروع للموارد والاتجار غير المشروع بها، ومراقبتهم وإلقاء القبض عليهم. وعلى المجلس أن يسعى لمعالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية حينما يقوم بصياغة الولايات في المستقبل.

وتحسين الحكم أمر بالغ الأهمية لتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وهذا يعني وجود ضوابط وتوازنات، وبرامج لمكافحة الفساد وتشريعات مناسبة، فضلا عن الدعم المالي الخارجي والإرادة السياسية المستمرة من جانب الحكومات المضيفة.

ونرى أن آلية بناء السلام التي أنشأها لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام ومكتب بناء السلام تمثل أداة هامة بصورة خاصة هنا بوصفها خطوة هامة نحو زيادة الجهود المستمرة والمتسقة للمجتمع الدولي في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

إن حكومات البلدان الغنية بالموارد تتحمل المسؤولية النهائية عن ترجمة تلك الموارد إلى نعمة لسكان هذه البلدان. ولكن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن دعم الدول الضعيفة من خلال الوساطة وحفظ السلام وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وتقديم الدعم التقني. كما أننا نتحمل مسؤولية عن ضمان أن تمتثل الشركات الأجنبية التي تقوم باستخراج الموارد الطبيعية من البلدان النامية للقواعد الدولية وأن تهتم باحتياجات السكان المحليين.

ولقد شهدنا مؤخرا ظهور أدوات طوعية يمكنها أن تشكل ضمانات هامة، مثل نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وتهدف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى هزيمة ”لعنة الموارد“ المتمثلة في الفقر والفساد والصراع من خلال الشفافية والمحاسبة. وهذا يتطلب وجود نظم سليمة للحكم وقدرات وافية لإدارة قطاع الصناعات الاستخراجية ومراقبته.

وتستضيف النرويج الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتؤيد المبادرة سياسيا وماليا. ونرحب بجهود التنفيذ التي يجري الاضطلاع بها في أكثر من ٢٠ بلدا ونطالب بانضمام شركاء إضافيين إلى هذه المبادرة.

وتشكل مبادرة النرويج للنفط من أجل التنمية نموذجا ايجابيا آخر. إذ تساعد هذه المبادرة البلدان النامية على إدارة الموارد النفطية بطريقة تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة وتعزيز الاستدامة البيئية.

وأخيرا، تشكل النرويج أيضا جزءا من مجموعة من البلدان والشركات والمنظمات غير الحكومية التي بدأت اتخاذ نهج آخر ذي صلة بمناقشتنا هنا اليوم. وهي مجموعة المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان. وتهدف هذه المبادئ إلى موازنة الحاجة إلى الأمان واحترام حقوق الإنسان في مناطق الصراعات والبيئات الصعبة الأخرى حيث تعمل الشركات الاستخراجية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن ترحيبه بحضوركم، سيدي، بصفتكم وزير خارجية بلجيكا، في هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن التي نوليها أهمية خاصة. وأود أيضاً أن أتوجه إليكم بتهنئة حارة على توليكم رئاسة المجلس وعلى اتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات. وحقيقة تلك الصلة قد بينها بوضوح معظم المتكلمين الذين سبقوني إلى أخذ الكلمة.

وأعرب عن التأييد للبيانين اللذين أدلى بهما صباح هذا اليوم ممثل تونس باسم المجموعة الأفريقية، وممثل الكونغو الذي أشاطره الرأي بشأن هذه المسألة تماماً.

إن الموارد الطبيعية عوامل أساسية لرفاه الدول. ومسيرة البشرية عبر تاريخها قد تأثرت دوماً بالسعي إلى السيطرة على الموارد الطبيعية التي تشكل قوة دافعة هامة في العلاقات الدولية. والعولمة قد شجعت الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بكل أشكاله، سواء كان ذلك في سياق أفعال تقوم بها مجموعات مسلحة من غير الدول أو في إطار الاقتصاد غير الرسمي، كما في حالة التنقيب عن الذهب. والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية يؤدي إلى تدهور البيئة، ويشجع الجريمة المنظمة الدولية، لا سيما الاتجار بالأطفال الذين يُستخدمون كعمالة في المحاجر. وذلك يحرم الاقتصادات الأفريقية سنوياً من بلايين الدولارات، وهي أموال تستخدم، حسب الظروف، في تمويل الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو في أنشطة استغلال النفوذ والفساد التي تقوض هياكل الدولة وتعرض قدراتها للخطر.

وبالنظر إلى مبادئ الميثاق ومقاصده، كان من حسن الطالع أن تراعى الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات بشكل كامل في الأنشطة الموكلة إلى مجلس الأمن في إطار المسؤوليات المناطة به. ومن الأهمية بمكان أن يكون المجلس قادراً على التصدي بحزم للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، كما التزم بذلك في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا. ومن أجل ذلك، يجب أن يواصل المجلس استخدام صلاحياته بموجب الميثاق كلما نشأت حالات يمكن أن تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين فيما يختص بالموارد الطبيعية.

وإذا تجاوزنا إدارة حالات بعينها، فمن واجب مجلس الأمن أن ينظر في التدابير المنهجية التي يمكن أن تتخذ لمكافحة الممارسات التي تمس صون السلم والأمن الدوليين في علاقتهما بالموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، يمكن لمجلس الأمن أن يُرَخِّص بإجراء دراسات بشأن الاتجار بالموارد الطبيعية والسلع الأساسية عالية القيمة التي يمكن أن تسهم

أو تسهم بالفعل في نشوب الصراعات أو تفاقمها أو استمرارها. ويمكن أن يكون من أهداف تلك الدراسات تحديد الآليات التي يتطور بها ذلك الاتجار والإجراءات التي يمكن أن توصَى بها الدول - سواء على الصعيد الوطني أو في إطار التعاون المتعدد الأطراف- مع مراعاة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

وفي إدارة صراعات مسلحة معينة ذات صلة بالسيطرة على الموارد الطبيعية، ما فتئ مجلس الأمن يلجأ إلى الجزاءات، ولاسيما عمليات الحظر التي تستهدف المنتجات قيد النظر. ومن الواضح أن فعالية هذه الإجراءات تتوقف على احترامها وتطبيقها باتساق من جانب الدول كافة. ولكن، في الصراعات الداخلية التي تنشب نتيجة احتكار فئة قليلة للموارد الطبيعية، قد لا تكون الجزاءات هي الخيار الوحيد المتاح. وإذا ما أوجبت الظروف ذلك، يجب أن تُفرض هذه الإجراءات ما دامت هناك ضرورة لذلك كيما يتسنى وضع آليات مشروعة لاستغلال الموارد، حتى يمكن للبلدان المعنية تعبئة مواردها الداخلية لتمويل إعادة البناء والتنمية.

وينبغي أن يراعى هذا الشاغل في تحديد ولايات عمليات حفظ السلام، لكي يتسنى للمجتمع الدولي أن يمتلك الوسيلة لاستخدام سلطته للإسهام في إحلال اقتصاد للسلام محل اقتصاد الحرب الذي تؤدي إليه الصراعات. وهذا يعني أن المساعدة التي تقدم للبلدان الخارجة من الصراع لإنشاء مؤسسات وطنية متينة ومستدامة يجب أن تقترن بالمساعدة نحو تحقيق الملكية الوطنية للموارد الطبيعية قيد النزاع، ونحو إدارتها بشكل شفاف. وفي نهاية المطاف، فهذا جانب رئيسي من جوانب دولة القانون والحكم الرشيد.

وتعزيز الآليات المنشأة لهذا الغرض يشكل ضماناً للاستقرار الدائم للبلدان. والتوزيع العادل للدخل أمر أساسي في هذا الصدد. وعلى مجلس الأمن أن يدعم الأطراف في صراع ما بتحديد معايير العلاقات السلمية فيما بينها - ضمان احترام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي - وأن يضمن كذلك امتثال كل الأطراف للاتفاقات المبرمة.

ختاماً، يعرب وفدي عن ارتياحه للاقتراح الذي قدمه صباح هذا اليوم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يدعو إلى إنشاء منتدى بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات. ووفدي يرى أن هذا الاقتراح يمكن أن يسهم في إضفاء الطابع المؤسسي على منع نشوب الصراعات في إطار الأمم المتحدة، وهذا أمر يشجع وفدي عليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يشير مجلس الأمن إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويسلم مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالدور الذي يمكن للموارد الطبيعية أن تؤديه في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع المسلح.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن لكل دولة حقا سياديا كاملا وأصيلا في السيطرة على مواردها الطبيعية واستغلالها وفقا للميثاق ولمبادئ القانون الدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الموارد الطبيعية عامل أساسي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

”ويـشير مجلـس الأمـن إلى القـرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي اعتمد المجلس بموجبه الإعلان المتعلق بتعزيـز فعاليـة دور مجلـس الأمـن في منـع نـشوب الـصراعات، لا سيما في أفريقيـا، والـذي أعـاد فيـه تأكيـد تـصميمه علـى اتخـاذ إجـراءات ضـد استغلال المـوارد الطبيعيـة والـسلع الأساسـية العاليـة القيمـة والاتجـار بهـا علـى نحـو غـير مـشروع في المنـاطق الـتي يـسهم فيهـا ذلـك في انـدلاع صـراعات مـسلحة أو تفاقمها أو استمرارها.

”وعـلاوة علـى ذلـك، يلاحـظ مجلـس الأمـن أن استغلال المـوارد الطبيعيـة وتهريبـها والاتجـار بهـا بـشكل غـير مـشروع لعـب دورا في المنـاطق الـتي أسـهمت فيهـا المـوارد في انـدلاع صـراعات مـسلحة أو تفاقمهـا أو اسـتمرارها، وذلـك في حـالات صـراعات مـسلحة محـددة. وقـد اتخـذ مجلـس الأمـن تدابير بشأن هـذه المسألة مـن خـلال قراراتـه المختلفـة التي ترمي، على الأخص، إلى الحيلولة دون أن يـؤدي الاستغلال غير المشروع للمـوارد الطبيعيـة، وخاصـة المـاس والأخـشاب، إلى تـأجيج الـصراعات المـسلحة، وإلى تـشجيع إدارة المـوارد الطبيعيـة بطريقـة شـفافة وقانونيـة، بمـا في ذلـك توضـيح المـسؤولية عـن إدارة المـوارد الطبيعيـة، وأنـشأ لجانـا للجـزاءات وأفرقـة للخبراء للإشراف على تنفيذ تلك التدابير.

”ويؤكـد مجلـس الأمـن أهميـة تحـسين عمـل لجـان الجـزاءات ومختلـف أفرقـة الخـبراء القائمـة الـتي أنـشأها مجلـس الأمـن وتعزيـز إسـهاماتها، وذلـك عنـد التـصدي لتـأثير الاسـتغلال غـير المـشروع للمـوارد الطبيعية على الصراعات في البلدان قيد نظره. ويـشير مجلس الأمن أيضا إلى العمل الذي اضطلع بـه الفريـق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامـة المتعلقـة بـالجزاءات (٢٠٠٦)، ويـشير في هـذا الصدد إلى تقريره (S/2006/997).

”ويسلّم مجلس الأمن بأن بعثات وعمليات الأمم المتحـدة لحفـظ الـسلام الموفـدة إلى البلـدان الـتي تزخر بالموارد والـتي تـشهد صراعات مسلحة يمكنـها أن تـؤدي دورا في مـساعدة الحكومـات المعنيـة في الحيلولة دون أن يؤدي الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد إلى زيادة تأجيج الصراع، وذلك مـع الاحـترام الكامـل لـسيادة هـذه الحكومـات علـى مواردهـا الطبيعيـة. ويـبرز مجلـس الأمـن أهميـة أن يؤخـذ هـذا البعد للصراع في الحسبان، في ولايات عمليات الأمـم المتحـدة والعمليـات الإقليميـة لحفـظ الـسلام، عنـد الاقتـضاء، وذلـك في حـدود قـدراتها، بوسـائل شـتى منـها وضـع أحكـام لمساعدة الحكومـات، بنـاء علـى طلبـها، على منـع الاسـتغلال غـير المشروع للمـوارد الطبيعية مـن جانـب أطـراف الـصراع، ولا سـيما عـن طريـق تطـوير قـدرات كافيـة للمراقبـة والخفـارة لهـذا الغرض، عند الاقتضاء.

”ويقـر مجلـس الأمـن بأهميـة التعـاون، في تقاسـم المـسؤولية، في حـالات الـصراع ومـا بعـد الـصراع، بـين بلـدان المنـشأ والعبـور والمقـصد لمنـع ومكافحـة تهريـب المـوارد الطبيعيـة والاتجـار غـير المشروع بها واستغلالها غـير القـانوني. ويـشدد مجلـس الأمـن أيـضا علـى الإسـهام الهـام لـنظم رصـد الـسلع الأساسـية وإصـدار الـشهادات، مـن قبيـل عمليـة كمبرلي.

”ويعترف مجلس الأمن بالدور البـالغ الأهميـة الـذي يمكـن أن تؤديـه لجنـة بنـاء الـسلام، إلى جانـب عناصر فاعلة أخرى تابعة للأمـم المتحـدة وغـير تابعـة

لهـا، في حـالات مـا بعـد الـصراع، في مـساعدة الحكومـات، بنـاء علـى طلبـها، علـى ضـمان جعـل المـوارد الطبيعيـة محركـا للتنميـة المـستدامة. وفي هـذا الصدد، يعترف مجلس الأمن بدور المبادرات الطوعيـة الراميـة إلى تحسين الـشفافية في مجـال الإيـرادات، مـن قبيـــل مبـــادرة الـــشفافية في مجـــال الـــصناعات الاسـتخراجية. ويـشدد مجلـس الأمـن أيـضا علـى أن اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة والتـصرف فيهـا وإدارتهـا مسألة متعددة الجوانـب وشـاملة لعـدة قطاعـات تعـنى بهـا منظمـات مختلفـة تابعـة للأمـم المتحـدة. وفي هـذا الصدد يعترف مجلس الأمـن بالإسـهام القـيم لمختلـف منظمـات الأمـم المتحـدة في تعزيـز احتـرام القـانون والـــشفافية والاســـتدامة في إدارة المـــوارد الطبيعيـــة واستغلالها.

”ويــسلّم مجلــس الأمــن بــضرورة مــساهمة القطاع الخاص في الحوكمة السليمة للموارد الطبيعية ومنـع الاسـتغلال غـير المـشروع لهـا في البلـدان الـتي تعاني من صراعات.

”ويؤكـد مجلـس الأمـن، في سـياق إصـلاح قطاع الأمن في بيئـات مـا بعـد الـصراع، أهميـة الـدور الـذي يؤديـه وجـود هياكـل وطنيـة للأمـن والجمـارك تتسم بالـشفافية والفعاليـة في مراقبـة المـوارد الطبيعيـة وإدارتهـا بـشكل فعـال للحيلولـة دون الحـصول علـى تلك الموارد والاتجار بها واستغلالها غير المشروع.

”ويؤكــد مجلــس الأمــن أن إدارة المــوارد الطبيعيـة بـصورة قانونيـة وشـفافة ومـستدامة، علـى الـصعد المحلـي والـوطني والـدولي – واسـتغلالها، في البلدان الخارجة من الصراع، عامل حاسم في الحفـاظ علـى الاسـتقرار ومنـع الارتـداد إلى الـصراع. ويـشير المجلـس في هـذا الـصدد إلى أنـه يرحـب بالمبـادرات القطرية مثـل برنـامج تقـديم المساعدة في مجـال الحكـم وإدارة الاقتـصاد في ليبريـا القـرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥) والجهود ذات الصلة مثل مبادرة غابات ليبريا.

”ويعيــد مجلــس الأمــن تأكيــد أهميــة دور المنظمــات الإقليميــة في منــع نــشوب الــصراعات وإدارتهـا وتـسويتها وفقـا للفـصل الثـامن مـن ميثـاق الأمـــم المتحـــدة ولقراريـــه ذوي الـــصلة ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) ولبيـانيْ رئـيس مجلـس الأمــن PRST/2006/39 و PRST/2007/7. وفي هــذا الـصدد يـسلّم، بـضرورة أن تعتمـد الأمـم المتحـدة والمنظمات الإقليمية والحكومـات المعنيـة، في حـالات الصراع المسلح وما بعد الـصراع المسلح، نهجـا أكثـر اتساقا، وبخاصة تمكين الحكومات في حالات مـا بعـد الصراع من تحسين إدارة مواردها“.

سيـصدر هـذا البيـان بوصـفه وثيقـة لمجلـس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/22.

لا يوجـد متكلمـون آخـرون مـسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلـة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.
